Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 258 -283 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Dialectics of the Relationship Between Power and the Legitimacy of Authority in Western Political Thought: An Analytical Study

Assistant Professor Dr. Yathrib Khattab Mandel
Tikrit University - College of Political Science , edu.iq.Yathrib_2010@tu

ARTICLE INFORMATION

Received:25 Apr 2026
Accepted:22 May 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-Power
- Legitimacy of Authority
- Western Political Thought
- Modern State
- Political Authority

ABSTRACT

The relationship between power and the legitimacy of authority is considered one of the central dilemmas in Western political thought due to its connection with the nature of authority and the foundations that grant it the right to command and demand obedience. This study examines the dialectical relationship between power and legitimacy through an analysis of the philosophical and political conceptions of authority across different stages of Western political thought, beginning with classical perspectives, passing through social contract theories, and reaching modern and contemporary approaches. The study also discusses the transformations of the concept of power from material coercion to more complex forms associated with influence and the production of political and social consent. The research concludes that power and legitimacy constitute two intertwined elements in the construction and continuity of political authority, and that understanding this dialectic is essential for analyzing the nature of the modern state and the limits of its exercise of authority.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 258 – 283، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

جدلية العلاقة بين القوة وشرعية السلطة في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية

ا.م.د . يثرب خطاب منديل
جامعة تكريت ـ كلية العلوم السياسية ، Yathrib_2010@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٢٥ شباط ٢٠٢٦
تاريخ القبول : ٢٢ ايار ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تُعدّ العلاقة بين القوة وشرعية السلطة من أبرز الإشكاليات التي شغلت الفكر السياسي الغربي، لارتباطها بطبيعة السلطة والأساس الذي يمنحها حق الطاعة والإلزام ، ويتناول هذا البحث جدلية العلاقة بين القوة والشرعية من خلال تحليل التصورات الفلسفية والسياسية التي تناولت مفهوم السلطة عبر مراحل الفكر السياسي الغربي، بدءاً من التصورات الكلاسيكية، مروراً بنظريات العقد الاجتماعي، وصولاً إلى الرؤى الحديثة والمعاصرة ، كما يناقش البحث التحولات التي طرأت على مفهوم القوة، وانتقالها من صورتها القائمة على الإكراه المادي إلى أشكال أكثر تعقيداً ترتبط بالتأثير وإنتاج القبول السياسي والاجتماعي ، ويخلص البحث إلى أن القوة والشرعية تمثلان عنصرين متداخلين في بناء السلطة السياسية واستمرارها، وأن فهم هذه الجدلية يُعدّ أساساً لتحليل طبيعة الدولة الحديثة وحدود ممارستها للسلطة.

الكلمات المفتاحية:

- القوة
- شرعية السلطة
- الفكر السياسي الغربي
- الدولة الحديثة
- السلطة السياسية

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تُعد العلاقة بين القوة وشرعية السلطة من الإشكاليات المركزية العميقة في الفكر السياسي الغربي، إذ تمثل أحد المفاتيح التأسيسية لفهم بنية الدولة الحديثة وطبيعة اشتغالها وحدود استقرارها وآليات استمرارها عبر الزمن. فالسلطة السياسية، في معناها التحليلي الدقيق، لا يمكن اختزالها في كونها مجرد ممارسة مادية للإكراه أو أداة تنظيم قسري للسلوك الاجتماعي، كما لا يمكن ردّها إلى بعدها المعياري بوصفها مجرد منظومة من القيم القانونية أو الأخلاقية القائمة على القبول والرضا، بل تتجسد بوصفها بنية مركبة ومعقدة تقوم على تداخل بنيوي بين عنصرين متلازمين: القوة بوصفها قدرة فعلية على الإلزام والضبط والتحكم في المجال العام، والشرعية بوصفها إطارًا رمزيًا ومؤسسيًا وقانونيًا يُنتج القبول الاجتماعي ويحول الفعل القسري إلى سلطة مقبولة ومؤسسة ومستدامة.

ومن هذا المنظور، فإن تحليل السلطة لا يمكن أن يتم إلا عبر تفكيك هذه العلاقة الجدلية بين القوة والشرعية، إذ إن كل محاولة لفصل أحدهما عن الآخر تؤدي إلى اختزال السلطة في أحد أبعادها وإفقادها طابعها المركب. فالقوة، رغم طابعها المادي والإجرائي، لا تستطيع أن تنتج سلطة مستقرة أو دائمة ما لم تُدعَم ببنية شرعية تعيد إنتاجها داخل الوعي الجمعي وتمنحها معنى سياسيًا وقانونيًا. وفي المقابل، فإن الشرعية، رغم بعدها القيمي والمعياري، لا يمكن أن تتحول إلى سلطة فعلية قابلة للتطبيق ما لم تستند إلى أدوات تنفيذية قادرة على فرض الامتثال وضبط المجال الاجتماعي.

وقد عكس الفكر السياسي الغربي هذه الجدلية منذ بداياته الأولى، حيث لم يكن هناك تصور واحد مستقر للعلاقة بين القوة والشرعية، بل تعددت المقاربات وتباينت وفقًا للسياقات الفكرية والتاريخية. ففي المرحلة الكلاسيكية، برز اتجاه يركز على مركزية القوة بوصفها جوهر السياسة ومحددها الأساسي، حيث تُفهم الدولة باعتبارها كيانًا يقوم على القدرة على فرض النظام وإدارة الصراع داخل مجتمع يتسم بالتنافس والتنازع. وفي هذا الإطار، تظهر الشرعية بوصفها عنصرًا ثانويًا أو لاحقًا على ممارسة القوة، لا بوصفها أساسًا تأسيسيًا لها.

غير أن هذا التصور بدأ يتعرض لتحولات جوهرية مع بروز الفكر السياسي الحديث، ولا سيما مع تطور نظريات العقد الاجتماعي، التي أعادت بناء مفهوم السلطة على أساس الشرعية بوصفها ناتجًا عن الرضا أو الاتفاق بين الأفراد، بما يجعل من القوة مشروطة بإطار تبريري قانوني وأخلاقي يحدد مجال مشروعيتها وحدود استخدامها. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العلاقة بين القوة والشرعية بوصفها علاقة تقييد متبادل، حيث لا تُمارس القوة إلا داخل إطار شرعي، ولا تتحقق الشرعية إلا عبر قدرة فعلية على التنظيم والتنفيذ، أما في الفكر السياسي المعاصر، فقد اتسع مفهوم السلطة بصورة أعمق، إذ لم تعد تُفهم بوصفها احتكارًا مؤسسيًا للقوة داخل الدولة فقط، بل بوصفها شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والمعرفية والخطابية التي تتخلل مختلف مستويات المجتمع. وضمن هذا التصور، لم تعد القوة تقتصر على أدوات القمع المباشر، بل أصبحت تتجلى في آليات غير مباشرة تتعلق بإنتاج المعرفة وتشكيل الخطاب وتنظيم الوعي الاجتماعي، في حين لم تعد الشرعية معطى ثابتًا أو نهائيًا، بل عملية ديناميكية مستمرة من الإنتاج وإعادة الإنتاج داخل البنى المؤسسية والرمزية.

اولاً/ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إشكالية مركزية في الفكر السياسي الغربي تتمثل في العلاقة بين القوة وشرعية السلطة بوصفهما عنصرين أساسيين في بناء الدولة الحديثة واستمرارها. فهذه العلاقة تمثل إطارًا تفسيريًا لفهم كيفية انتقال السلطة من ممارسة قسرية قائمة على الإكراه إلى نظام سياسي يستند إلى القبول والاعتراف الاجتماعي، وكيفية تداخل البعد المادي مع البعد الرمزي في إنتاج الاستقرار السياسي.

ثانياً/ إشكالية البحث:

تُعد السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي من أكثر الظواهر تركيبًا وتعقيدًا، لارتباطها الوثيق ببنية الدولة الحديثة وآليات تنظيمها واستمرارها داخل المجتمع. وقد ارتبط تحليلها بإشكالية مركزية تتمثل في تحديد الأساس الذي تقوم عليه: أهو القوة بوصفها قدرة فعلية على الإلزام والضبط وفرض الامتثال، أم الشرعية بوصفها إطارًا تبريريًا يمنح هذه القوة قبولًا اجتماعيًا ويحوّلها إلى سلطة مستقرة ومؤسسة؟ ورغم تعدد المعالجات الفكرية، من التصورات الواقعية التي غلّبت منطق القوة، إلى النظريات التعاقدية التي أسست للشرعية، وصولًا إلى المقاربات المعاصرة التي أعادت صياغة العلاقة بينهما داخل بنية أكثر تركيبًا، فإن هذه الإشكالية ظلت مفتوحة على الجدل دون حسم نهائي.

ثالثاً/ فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العلاقة بين القوة وشرعية السلطة في الفكر السياسي الغربي ليست علاقة فصل أو تعارض، بل علاقة تداخل بنيوي متبادل، بحيث لا يمكن للقوة أن تستمر أو تُمارس بصورة مستقرة دون إنتاج شرعية تُعيد تبريرها وتثبيتها، كما لا يمكن للشرعية أن تتجسد خارج آليات القوة التي تمنحها الفاعلية والتنفيذ داخل البنية السياسية والاجتماعية. وعليه، فإن تطور الفكر السياسي الغربي يكشف أن السلطة لا تُفهم كقوة متمركزة أو شرعية معيارية مستقلة، بل كبنية ديناميكية تُنتج فيها القوة والشرعية بعضهما بعضًا داخل منظومات مؤسسية ومعرفية متغيرة.

رابعاً/ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لمفهوم السلطة والعلاقة بين القوة والشرعية في الفكر السياسي الغربي عبر مراحله المختلفة، بدءًا من التصورات الكلاسيكية وصولًا إلى الطروحات الحديثة وما بعد الحداثة ، كما يعتمد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المفاهيم المركزية المرتبطة بالسلطة والقوة والشرعية، والكشف عن طبيعة التفاعل الجدلي بينها ، كذلك يوظف المنهج المقارن عبر المقارنة بين التصورات الفلسفية والسياسية المختلفة، لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في تفسير مصدر السلطة وأسس مشروعيتها وتطورها داخل الفكر السياسي الغربي.

خامساً/ هيكلية البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة فقد قسمنا هذا البحث إلى مبحثين وكل مبحث لمطلبين ، المبحث الأول: **التطور التاريخي لمفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي**، المبحث الثاني خصصناه للبحث في : **النظريات المفسرة لتطور الاهتمام بمفهوم ومصدرية السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي**، كما توجد خاتمة واستنتاجات وتوصيات خلاصة للبحث.

المبحث الأول

التطور التاريخي لمفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي

تُعد السلطة ظاهرة تاريخية رافقت التجمعات البشرية الأولى كضرورة تمليها متطلبات البقاء وتحقيق الأهداف الجماعية. وقد ساهم التفاوت في القدرات الفطرية، والسمات البدنية والذهنية، في إيجاد تمايز وظيفي وتدرج هرمي أدى إلى ظهور علاقات القوة وفرض الإرادة. تطور هذا المفهوم سياقياً عبر التاريخ، إذ انتقل من الأطر التقليدية المتمثلة في السلطة الأبوية (رب الأسرة) والنمط القبلي، وصولاً إلى الدولة الحديثة التي تُمارس فيها السلطة عبر مؤسسات وهياكل تنظيمية وقيادية محددة[1] ، بناءً على ما تقدم سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول سنخصصه للبحث في البعد السياسي والاصطلاحي للسلطة، أما المطلب الثاني سنخصصه للبحث في سلطة من منظور فلسفي.

المطلب الأول

تطور مفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي القديم والوسيط

يقصد بالسلطة ذلك المرجع الأعلى الذي يحظى بالاعتراف المجتمعي بالنفوذ، سواء تمثل في فرد أو مؤسسة أو هيئة اجتماعية، بحيث يمتلك القدرة المشروعة على توجيه سلوك الآخرين وفرض إرادته عليهم. ويقوم هذا النفوذ على قبول الهيئات والأفراد الآخرين بقيادته، واعترافهم بحقه في الفصل في النزاعات، وممارسة المحاكمة، وتوقيع العقوبات، وهو ما يضفي على السلطة طابع الشرعية ويوجب احترام قراراتها والالتزام بها، وتُعدّ السلطة مفهومًا أخلاقيًا واجتماعيًا في آنٍ واحد، إذ تشير إلى نفوذ معترف به بصورة عامة، قد يستند إلى خصائص شخصية معينة، أو إلى منظومة من القيم والأفكار، أو إلى تنظيم اجتماعي يستمد مكانته من الأدوار والخدمات التي يؤديها داخل المجتمع. ويُعد هذا الاعتراف الجماعي العنصر الحاسم في تمييز السلطة عن غيرها من أشكال التأثير أو السيطرة، وترتبط السلطة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم القوة، غير أنها لا تتطابق معه تطابقًا تامًا؛ فالسلطة هي قوة اكتسبت صفة الشرعية من خلال آليات قانونية أو سياسية، كالانتخاب أو التعيين، مما يجعلها القوة الرسمية المخوّلة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ويكمن الفرق الجوهري بين السلطة والقوة في أن استخدام القوة المجردة قد يتم دون سند أخلاقي أو قانوني واضح، في حين تقوم السلطة على اعتقاد عام بحق القائمين عليها في ممارسة النفوذ واستخدام العقوبات عند الضرورة، استنادًا إلى أسس مشروعة ومعترف بها اجتماعياً[2].

وتُعدّ السلطة ظاهرة اجتماعية طبيعية متجذرة في عمق المجتمعات الإنسانية، وقد أسهمت مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في تكوينها وتطورها. ففي المراحل الأولى من التاريخ الإنساني، لعبت القوة المادية

دورًا محوريًا في نشأة السلطة وترسيخها، إلا أن هذا الدور أصبح ثانويًا في المجتمعات المدنية الحديثة، حيث حلت القواعد القانونية والمؤسسات الدستورية محل القوة المجردة بوصفها الأساس الرئيس للشرعية[3].

ويُعدّ مفهوم السلطة من أقدم المفاهيم في الفكر السياسي والفلسفي، وقد اختلفت تصوّراته وأشكاله باختلاف العصور والأنساق الفكرية. ويُعد الفيلسوف اليوناني أرسطو من أبرز من تناول هذا المفهوم، حيث خصص له حيزًا واسعًا في كتابه «السياسة»، فميّز بين ثلاث هيئات رئيسية تتجسد فيها السلطة داخل الدولة، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وقد أكد أرسطو على ضرورة استقلال كل هيئة عن الأخرى وعدم تركيز السلطة في يد واحدة، معتبرًا أن حسن تنظيم هذه السلطات يشكل الأساس المتين لاستقامة نظام الدولة، إذ يرى أن اختلاف الدول في جوهره يعود إلى اختلاف تنظيم هذه العناصر الثلاثة[4].

تعددت مقاربات تعريف السلطة بتعدد الحقول المعرفية والسياقات التي تناولتها، إذ ينظر إليها بعض الباحثين بوصفها قدرة على التأثير المباشر في سلوك الآخرين. ففي هذا الإطار، يرى دال أن السلطة تتمثل في قدرة شخص ما على التحكم في ردود أفعال شخص آخر، بما يسمح بفرض إرادته عليه داخل إطار اجتماعي أو سياسي معين. وتتميز السلطة، وفق هذا التصور، بنزعتها إلى بسط نفوذها على المجال الإقليمي الذي تعمل داخله، مع سعيها الدائم إلى منع ظهور سلطة أعلى تنازعها هذا النفوذ. ومن ثم، فإن للسلطة دلالات متعددة تختلف باختلاف السياق، فتتجلى في صور سياسية واقتصادية ودينية[5].

وينحدر فهم السلطة باعتبارها علاقة اجتماعية بين الأفراد والجماعات من مصدرين أساسيين؛ أولهما أن السياسة في جوهرها ظاهرة جماعية، مما يجعل السلطة السياسية مرتبطة حتمًا بأنماط العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، وثانيهما أن السلطة لا تُعد ملكية خاصة يمكن امتلاكها، بل هي علاقة ديناميكية تتجسد من خلال التفاعل الاجتماعي والمؤسسي[6].

أما ماكس فيبر، فقد قدّم تعريفًا إجرائيًا للسلطة، إذ اعتبرها الفرصة المتاحة للفرد أو الجماعة لفرض مطالبهم داخل مجتمع معين، حتى في مواجهة مقاومة الآخرين، أو هي القدرة على توجيه سلوك الغير وفق إرادة محددة[7].

وفي هذا الإطار ذهب أندريه لالاند إلى القول بأن السلطة يوجد بها عنصران الأول سيكولوجي والثاني سوسيولوجي، فهي أولاً: «تفوق أو صعود شخصيَّان، بموجبهما يُصدَّق المرء، يُطاع، يُحترم، فيفرضُ حكمه على إرادة الآخر ومشاعره» وثانياً «حقّ (أول على الأقل قدرة قائمة) على التقرير أو الإمرة»[8].

أما السلطة: فهي عنده «مرادفة لكلمة قوّة/ قدرة». ولها ثلاثة معان: «القدرة أو الملكة الطبيعية للفعل ملكة قانونية أو أخلاقية، حق القيام بشيء ما سلطان؛ سلطة؛ لا سيما بالمعنى العيني، جسم متكون يمارس هذه السلطة، هذا الحكم.» [9].

كما نجد في الأنثروبولوجيا السياسية أن «السلطة السياسية ملازمة لكل مجتمع وتحث على احترام القواعد التي يقوم عليها هذا المجتمع، تدفع عنه عيوبه الخاصة، تحصر في داخلها نتائج المنافسة بين الأفراد والجماعات.. وهي ناجمة عن ضرورة مكافحة القصور الذي يهدد بالفوضى كل نظام»[10].

كما يأتي تعريف السلطة بمعنى «القدرة على تحقيق ما هو مرغوب فيه سواء وجدت مقاومة أو لا. وقد يتم تحصيلها بطرق مختلفة منها: المشاورة والتفويض والمشاركة بصورة محدودة... وقد تقوم على القبول أو الموافقة أو على القسر وهي خاصة أو سمة للإنسان تزيده قوة. إنها تخلق القوة، لكنها ليست قوة في حد ذاتها»[11].

أما في المعاجم اللغوية، فيُربط مفهوم السلطة بمعاني القدرة والتمكن والسيطرة، حيث يدل الفعل اللغوي المرتبط بها على الحكم والتغلب والتحكم، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي، وهو ما يعكس الامتداد الدلالي للمفهوم بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي[12].

وعليه وبرأي يمكن تعريف السلطة بأنها منظومة من النفوذ المنظم تقوم على الاعتراف الجماعي بشرعية جهة معينة في توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي، واتخاذ القرارات الملزمة، والفصل في النزاعات، مع امتلاكها الحق المشروع في استخدام وسائل الإلزام عند الضرورة. ولا تستمد السلطة مشروعيتها من القوة بذاتها، بل من القبول الاجتماعي والقانوني الذي يمنحها مكانة تنظيمية تجعل قراراتها واجبة الاحترام والتنفيذ داخل المجتمع.

أما فيما يخص السلطة في الفكر السياسي الغربي القديم والوسيط فقد شهدت الحضارات القديمة، ولاسيّما الفرعونية والصينية والهندية والإغريقية والرومانية، بروز تصوّرات سياسية ذات طابع أسطوري ارتبطت بمفهوم السلطة المقدّسة ، وقد تجلّى هذا المفهوم في صورتين أساسيتين: الأولى تقوم على تقديس الحاكم بوصفه مفوَّضاً إلهياً ، وممثلاً للإرادة الإلهية على الأرض، أمّا الثانية فتتمثل في تأليه الحاكم ذاته ومنحه صفات تتجاوز الطبيعة البشرية ، وفي هذا السياق يشير استاذ الفكر السياسي "يحيى جمال" إلى أنَّ الاعتقاد بالطبيعة الإلهية للحاكم أضفى على سلطته طابعاً مقدساً يسمو فوق النقد أو المساءلة البشرية، إذ عُدَّت إرادته انعكاساً للإرادة الإلهية، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ سلطة مطلقة لا تقبل المعارضة أو المنازعة، وأصبحت طاعة الحاكم والامتثال لأوامره واجباً سياسياً ودينياً في آنٍ واحد[13] .

عند تقصي الجذور الأولى لمفهوم السلطة، يمكن القول إن الفطرة البشرية أدت دوراً محورياً في ابتكار فكرة السلطة؛ فمنذ فجر التاريخ، شرع الإنسان في البحث عن قوة عليا يذعن لها، وهو ما تجلى في بداياته كبحث عن "سلطة لاهوتية" استمدها من رهبة الظواهر الطبيعية الغامضة ، وفي هذا البحث البدائي تطور تدريجياً ليتجسد في صورة "السلطة الدينية" التي مزجت بين الخيال والأساطير والميتافيزيقيا[14].

ففي اليونان القديمة كان الفرد خاضعاً لسلطة الدولة خضوعاً شبه مطلق، إذ عُدَّت الدولة الكيان الأعلى الذي يسمو على إرادة الأفراد وحرياتهم دون حدّ أو قيد ، وعلى الرغم من أن الحضارة اليونانية عُرفت بتقدّمها الفكري والفلسفي، فإن الحقوق السياسية فيها لم تكن متاحة لجميع أفراد المجتمع، بل اقتصرت على فئات محددة دون غيرها ، وقد قام المجتمع اليوناني على أساس السلطة والقوة، حيث كان نظام الرق منتشراً على نطاق واسع، كما تعرّضت فئات كبيرة من السكان للحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية. وانقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية: طبقة الأشراف أو الفرسان، وهم قادة الجيش ومن بينهم الحكام والقضاة والكهنة؛ وطبقة أصحاب المهن والحرف، الذين اعترف لهم بحق المواطنة؛ ثم طبقة الفلاحين والفقراء، وهي الطبقة المحرومة من معظم الحقوق والامتيازات[15] .

وعند تناول مفهوم السلطة لدى مفكري العصور القديمة، ولاسيما في الحضارة اليونانية، نجد أن سقراط ربط السلطة بالفضيلة، إذ رأى أنها لا تُمنح إلا للأشخاص الذين يمتلكون خصائص ومؤهلات أخلاقية وفكرية مميزة، وهو تصور اقترب منه أيضًا أفلاطون ، أما أفلاطون فقد نظر إلى السلطة بوصفها تجسيدًا للدولة التي تحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليم جغرافي محدد، ومن خلال هذه السلطة تُلزم الأفراد بدفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية، والخضوع للأحكام والعقوبات التي يقرّها القضاء، بما في ذلك السجن. ومع ذلك، فإن الدولة لا تلجأ إلى استعمال القوة أو التهديد بها إلا في الحدود الضرورية لتحقيق أهدافها والمحافظة على النظام والاستقرار[16] .

ويقسم أفلاطون السلطة إلى ثلاثة أنواع رئيسة: سلطة النفس، وسلطة الدولة، وسلطة الحاكم الفيلسوف. فسلطة النفس تتمثل في قدرة الإنسان على ضبط شهواته وملذاته وإخضاعها للعقل، إذ يرى أفلاطون أن الإنسان لا يستحق بلوغ المراتب العليا ما لم ينجح في السيطرة على نفسه، بسبب الصراع القائم بين الجانب العقلي والجانب الشهواني. أما سلطة الدولة فتقوم على احتكار استخدام القوة المشروعة داخل إقليم معين، بهدف فرض القوانين وحفظ النظام وتحقيق العدالة، مع عدم اللجوء إلى القوة إلا عند الضرورة. في حين تُعد سلطة الحاكم الفيلسوف أعلى صور السلطة، لأنها تقوم على الحكمة والمعرفة، مما يجعل الفيلسوف الأقدر على قيادة الدولة وتحقيق الخير العام[17] .

وانطلاقًا من هذا التصور، يؤكد أفلاطون أن قيادة السلطة أو إدارة شؤون دولة المدينة لا ينبغي أن تُسند إلا لمن يمتلك مستوىً عاليًا من الحكمة والمعرفة، لأن القدرة على تحقيق العدالة وحفظ النظام ترتبط، في نظره، بالكفاءة العقلية والأخلاقية للحاكم، وهو ما يجسد فكرة الحاكم الفيلسوف بوصفه الأجدر بتوجيه الدولة وتحقيق المصلحة العامة[18] .

بالمقابل يرى أرسطو أن السلطة بوصفها ضرورة وجودية لا يمكن للإنسان الانفصال عنها، إذ لا تتحقق كينونته إلا داخل إطار المدينة–الدولة (البوليس) ، ومن هذا المنطلق، يُعدّ الخضوع للسلطة تعبيرًا عن الطبيعة الاجتماعية الأصيلة للإنسان، لذلك يرى أرسطو أن من ينعزل عن التنظيم السياسي يخرج عن الإطار الإنساني، إما لانحداره إلى ما دون الإنسانية أو لتجاوزه لها[19].

ولهذا فإن أرسطو يرى في السلطة تلك **"السلطة العليا التي بامتلاكها يصبح الحاكم صاحب القوة الآمرة أي السيادة، وتصبح قراراته لذلك قرارات عادلة وواجبة التنفيذ"** ، وبناءً على ذلك، تتحدد أبرز خصائص السلطة عند أرسطو في كونها سلطة عليا، ومكتسبة ضمن الإطار السياسي، ومحددة الاختصاص، وقائمة على القوة، وملزمة التنفيذ[20] .

وفي العصور الوسطى تراجع نموذج السلطة المركزية الذي كان سائداً بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476م، ليحل محله النظام الإقطاعي الذي قام على تدرّج الولاءات؛ إذ يرتبط الفرد بمالك الأرض، ومالك الأرض بالأمير أو الحاكم المحلي، ثم يرتبط هذا الأخير بالملك ، وفي هذا السياق برز تصور "الدولة الخيّرة" الذي يرى أن السلطة أداة إلهية لضبط انحراف البشر والحد من الشرور بعد سقوطهم في الخطيئة، ما منحها بعداً أخلاقياً ودينياً في آن واحد ، ومع ترسخ هذا الفهم، بدأ يتشكل صراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية في أوروبا، تجسد في نظرية "السيفين" التي تقسم الحكم إلى سلطة روحية يتولاها البابا مباشرة، وسلطة دنيوية يمارسها الملك أو الإمبراطور بتفويض من البابا ، وقد عزز

ذلك نفوذ الكنيسة عبر أدوات مثل الحرمان الكنسي، الذي كان يتيح للبابا تجريد الحاكم من شرعيته الدينية وإسقاط طاعة الشعب له، الأمر الذي جعل الملوك في كثير من الأحيان خاضعين للسلطة الكنسية، رغم وقوع بعض الصراعات التي مالت لصالح السلطة الدنيوية في فترات لاحقة ، وهكذا اتسمت السلطة في هذه المرحلة بازدواجيتها بين الديني والزمني، مع استمرار التنافس والتأثير المتبادل بين الطرفين على المجتمع[21] .

المطلب الثاني

تطور الاهتمام بمفهوم السلطة السياسية في العصر الحديث

يواجه البحث الفلسفي في تحديد ماهية السلطة إشكالًا منهجيًا يتمثل في ما يمكن تسميته بالخلط الدلالي، إذ تُعامل مفاهيم الدولة والسلطة والمجتمع في كثير من الدراسات في العصر الحديث بوصفها وحدة واحدة متجانسة، دون مراعاة الفوارق البنيوية والتاريخية التي تميز كل مفهوم عن الآخر ، ويؤدي هذا التداخل إلى طمس فهم الدينامية التي نشأت من خلالها السلطة، ويحول دون التمييز بين التنظيم السياسي بوصفه بنية مستقلة، وبين الكيان الاجتماعي الذي يتفاعل معه ويغديه [22].

وارتباطًا بهذا الالتباس المفاهيمي الذي يخلط بين الدولة والسلطة والمجتمع، برز التحول في عصر النهضة نحو مقاربة أكثر واقعية، لاسيما مع الفكر البراجماتي لـ نيقولو مكيافيلي، الذي نقل الاهتمام من البحث في البعد الأخلاقي للسلطة إلى الكشف عن آليات اشتغالها الفعلية. فقد أسهم، بوصفه من الممهدين لفكرة الدولة القومية، في ترسيخ تصور يركز على "تقنيات الحفاظ على الحكم" بدلًا من تعريفه نظريًا، معتبرًا أن استقرار السلطة يقوم أساسًا على قوة المهابة والرهبة أكثر من اعتماده على روابط المحبة المتقلبة ، وهكذا أسس منظورًا واقعيًا يربط السلطة بقدرتها العملية على الإخضاع وتوجيه السلوك السياسي، بعيدًا عن المثالية الأخلاقية التقليدية[23] .

وفي امتدادٍ للتحول الواقعي الذي ميّز فكر عصر النهضة، يقدّم "جان بودان" إضافةً مفاهيمية مهمّة في تحليل السلطة، إذ يُعد من أوائل من ميّزوا بوضوح بين مفهومي السلطة والسيادة، في سياق دعمه لفكرة الحكم الملكي المطلق، ولاسيما في مجال التشريع إذ اعتبر المشرّع صاحب السيادة العليا ، وقد عرّف بودان السيادة بأنها القدرة المطلقة على سنّ القوانين وخرقها، وهو تعريف أساسي لأنه أسّس لتمييز بنيوي داخل بنية السلطة ذاتها، عبر تقسيمها إلى سلطة تشريعية تُعد السلطة العليا، وسلطة تنفيذية تُعد سلطة أدنى تقوم بتطبيق ما تصدره السلطة العليا من قوانين ، كما حدّد السلطة التنفيذية بوصفها قوة الفرض الموجهة إلى المواطنين والأشياء، والمكلفة بتنفيذ إرادة المشرّع ، وبذلك أسهم بودان في إعادة تنظيم مفهوم السلطة ضمن إطار هرمي واضح يعكس تطور الفكر السياسي الحديث، ويستكمل الانتقال من التصورات المثالية إلى التحليل البنيوي الوظيفي للسلطة[24] .

ينطلق جان جاك روسو في تصوره للسلطة الحديثة من مبدأ حرية الإنسان الطبيعي، إذ يؤكد أن الإنسان يولد حرًا لكنه يعيش مقيدًا بقيود اجتماعية وسياسية مفروضة عليه، ما يستدعي إعادة تأسيس السلطة على أساس الإرادة العامة لا الإرادة الفردية أو السلطة المطلقة ، وبذلك تُفهم السلطة عنده بوصفها تعبيرًا عن الإرادة المشتركة التي تهدف إلى تحقيق

المصلحة العامة، إذ لا تقوم الدولة إلا بتوافق المصالح الفردية داخل إطار اجتماعي موحد ، وفي هذا السياق، يربط روسو شرعية السلطة بسيادة الشعب، معتبرًا أن أي حكم لا يستند إلى الإرادة العامة يفقد مشروعيته. كما يرى أن المجتمع، رغم كونه سببًا في ظهور التفاوت والفساد مقارنة بالحالة الطبيعية، فإنه يبقى الإطار الضروري لتنظيم الحياة الإنسانية، شريطة أن تُوجَّه سلطته نحو العدالة والمساواة وضمان الحرية المدنية[25] .

في سياق التحول الفكري الذي شهده مفهوم السلطة في العصر الحديث، وامتدادًا لما طرحه فلاسفة العقد الاجتماعي، يتبلور في عصر التنوير تصوّر جديد للسلطة يقوم على الانتقال من التبرير الطبيعي للنظام السياسي إلى التأسيس التعاقدي للعلاقات الاجتماعية والسياسية ، إذ لم يعد النظام القائم يُفهم بوصفه امتدادًا لحق إلهي أو طبيعة ثابتة، بل بوصفه نتيجة لاتفاقات بشرية تُنظم عبر فكرة العقد، التي أصبحت الإطار الناظم لمختلف مجالات الحياة، بما فيها العدالة والسلطة ، وقد ترتب على ذلك تحوّل عميق في مركز التفكير الفلسفي، إذ أصبح الإنسان هو المرجع الأساسي بدل التصورات الميتافيزيقية السابقة، فبرزت نزعة تمجّد الذات الإنسانية وتضعها في مركز التنظيم الاجتماعي، الأمر الذي أفضى إلى إعادة تعريف السلطة باعتبارها نتاجًا للعقد الاجتماعي لا تعبيرًا عن نظام كوني ثابت. وفي هذا السياق، خضعت العدالة بدورها لهذا التصور التعاقدي، بحيث لم تعد قيمة مطلقة قائمة بذاتها، بل أضحت مرتبطة بما يتفق عليه الأفراد ضمن المجتمع، وهو ما أدى إلى بروز تصورات نسبية للأخلاق بدل النظام الأخلاقي المطلق ومع هذا التحول، تراجع التصور الجمعي التقليدي للعدالة الذي كان حاضرًا لدى الفلاسفة القدماء مثل أفلاطون وأرسطو، لصالح تصور فرداني تعاقدي يربط الشرعية السياسية بقدرة الأفراد على الاتفاق حول تنظيم حياتهم المشتركة ، وبذلك أصبح مفهوم السلطة في عصر التنوير مرتبطًا بإرادة البشر أنفسهم، في إطار عقد اجتماعي يحدد الحقوق والواجبات، ويعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والعدالة على أساس بشري خالص بدل المرجعية الدينية أو الطبيعية المطلقة[26] .

إذ يُقدّم برتراند دي جوفنيل في كتابه في السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها قراءةً تحليلية تُعيد فصل مفهوم السلطة عن الدولة، معتبرًا أن السلطة ظاهرة اجتماعية أسبق تاريخيًا ومنطقيًا من تشكّل الدولة نفسها. فهي، في نظره، تعبير عن نزوع إنساني أصيل نحو الهيمنة والتأثير، ما يجعلها أساسًا بنيويًا للتنظيمات الاجتماعية عبر التاريخ ، ويذهب دي جوفنيل إلى أن السلطة ذات طبيعة توسعية بطبعها، إذ تسعى باستمرار إلى تعزيز نفوذها وتوسيع مجالات تدخلها، مستندة إلى إرادات بشرية تتغذى على بريق القوة ، ومن ثمّ، لا تُفهم السلطة بوصفها وظيفة محايدة، وإنما كقوة ديناميكية تتجه نحو التراكم والاستمرار ، وفي هذا الإطار، يعيد المفكر النظر في مسألة الشرعية ، إذ يرى أن استمرار السلطة لا يتوقف على رضا المحكومين بوصفه شرطًا تأسيسيًا، بل على قدرتها على إنتاج أشكال من القبول تجعل الرضا نتيجةً لفاعليتها لا سببًا لقيامها. وبهذا ينتقل من تصور الدولة القائمة على العقد والقبول، إلى تصور يبرز مركزية الإكراه المشروع كآلية لاستمرار السلطة وتكريس نفوذها داخل المجتمع [27].

واتجه المسار الفلسفي الحديث إلى تعميق دراسة مفهوم السلطة ضمن أبعاده السياسية والاجتماعية، مع ربطه طويلًا بإشكالات الأخلاق السياسية وبناء النظام العقلاني القادر على تحقيق العدالة وضبط الجماعة نحو الرفاه ، وفي هذا الإطار تبلورت اتجاهات نظرية متباينة: أحدها يحصر السلطة داخل المجال الحكومي والمؤسساتي، بينما يوسّعها اتجاه آخر لتشمل

مختلف مجالات الحياة الاجتماعية بوصفها بنية شاملة وممتدة ، وقد ظلّ التصور الكلاسيكي يميل إلى ربط السلطة بشخص "صانع القرار" باعتبارها قدرة الدولة وأجهزتها على فرض الطاعة وتحقيق الامتثال. غير أن فلسفة العقد الاجتماعي أحدثت تحولًا جوهريًا في هذا الفهم، إذ أعادت تعريف السلطة بوصفها نتاجًا توافقيًا يخدم المصلحة العامة. ففي فكر جون لوك، لا تُعد السلطة غاية في ذاتها، بل أداة لحماية الحريات وتنظيم المجتمع المدني، حيث تقوم على الحق في التشريع وتنفيذ القانون وتوقيع الجزاءات، بما يجعلها قائمة على التلازم بين الحق والتقنين ضمن عقد اجتماعي قائم على التبادل والالتزام ، أما ديفيد هيوم، فقد قدّم مقاربة ذات طابع سيكولوجي، معتبرًا السلطة مفهومًا وظيفيًا لا يستند إلى جوهر ثابت، بل إلى قدرتها الفعلية على التأثير في السلوك وتوجيه الواقع الاجتماعي، وهو ما يجعل شرعيتها مرتبطة بفعاليتها العملية أكثر من كونها صفة ميتافيزيقية مستقلة [28].

ويقدّم ألكسيس دو توكفيل قراءة نقدية لمآلات السلطة في الدولة الحديثة، حيث يرى أن تحولها إلى سلطة ذات طابع اجتماعي يمثل ذروة قوتها وتغلغلها في المجتمع ، فبحسب توكفيل، لم تعرف الإمبراطوريات القديمة قدرة على الإدارة المباشرة والشاملة لرعاياها كما تفعل الدولة الحديثة، إذ كانت السلطة آنذاك تعتمد على وسائط متعددة وتفتقر إلى المركزية الصارمة ، أما في الدولة المعاصرة، فقد تلاشت المسافات بين المركز والأطراف، وأصبحت السلطة أكثر مباشرة وشمولًا، قادرة على فرض نسق قانوني موحد والتدخل في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيههم بشكل دقيق ، وبهذا المعنى، تتحول السلطة إلى قوة تنظيمية قريبة من كل فرد داخل المجتمع، ما يجعل حضورها أكثر كثافة وفاعلية من أي نموذج تاريخي سابق [29].

في حين يقدم ميشيل فوكو تصورًا مختلفًا جذريًا لمفهوم السلطة، إذ يرفض حصرها في جهاز الدولة أو في القوانين والمؤسسات، معتبرًا أنها تعمل عبر شبكات دقيقة ومتغلغلة في تفاصيل الحياة الاجتماعية، فالسلطة، في نظره، لا تقتصر على الإخضاع المباشر، بل تمتد إلى تشكيل الأفراد أنفسهم من خلال التحكم في الجسد، وتنظيم الصحة والسلوك، وضبط أنماط الحياة اليومية ، وبهذا المعنى، لا تُفهم السلطة كعلاقة سيادة تقليدية، بل كممارسة منتشرة تُنتج "الذوات" التي تخضع لها، أي أنها لا تكتفي بإدارة الأفراد بل تساهم في إعادة تصنيعهم اجتماعيًا وتاريخيًا. ومن ثمّ، يغدو تحليل السلطة عند فوكو انتقالًا من البحث في مصدر السيادة إلى دراسة آليات إنتاجها وتشكلها داخل الواقع الاجتماعي [30].

يبدو أن مفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي لم يتشكل بوصفه بنية ثابتة، بل تطور عبر مسار تاريخي متداخل يعكس تحولات عميقة في تصور الإنسان للعلاقة بين الحكم والتنظيم الاجتماعي، فقد انتقلت السلطة من صيغها الرمزية والدينية في المجتمعات القديمة، إلى أشكال فلسفية تقوم على الفضيلة والعقل في الفكر اليوناني، ثم إلى ازدواجية دينية–زمنية في العصور الوسطى، قبل أن يعاد بناؤها في العصر الحديث ضمن إطار تعاقدي وعقلاني ، ومع الفكر المعاصر، أضحت السلطة أكثر تركيبًا وتغلغلًا داخل المجتمع، ما يعكس تحولها من مركز سيادي واحد إلى بنية متعددة المستويات.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة لتطور الاهتمام بمفهوم ومصدرية السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي

يعد موضوع مصدر السلطة من أكثر الإشكاليات إثارة في الفكر السياسي والفلسفي، إذ يرتبط بفهم طبيعة الحكم، وشرعية الطاعة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم. وقد تنوعت مقاربات تفسير السلطة وفق الرؤى العقدية وغير العقدية، بما يعكس اختلافًا جوهريًا في الأسس الفكرية التي تقوم عليها هذه السلطة وسبل تبريرها.

تركز الرؤى العقدية على مصدر السلطة باعتباره مستمدًا من مرجعية عليا، سواء أكانت دينية، أو طبيعية، أو ذات أصول أخلاقية وفطرية، حيث تُعتبر مشروعية الحاكم أو المؤسسة قائمة على هذه المرجعيات. في المقابل، تذهب الرؤى غير العقدية إلى ربط السلطة بالمجتمع أو الجماعة نفسها، معتبرة أن الشرعية تنشأ من التوافق الاجتماعي، أو من التأسيس القانوني والسياسي، أو من القدرة على ممارسة النفوذ وفق آليات مؤسساتية، بعيدًا عن أي مصدر خارجي متعالي.

تعكس هذه المقاربات المختلفة فهمًا متباينًا لطبيعة السلطة وشرعيتها في المجتمعات الإنسانية، وتوضح تأثير كل رؤية على تنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وعلى طبيعة الالتزام والطاعة داخل المجتمع ، بناءً على ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول سنخصصه للبحث في البنية العقدية لمفهوم السلطة ومصدرها، أما المطلب الثاني سنخصصه للبحث في موقف النظريات غير العقدية من مصدرية السلطة.

المطلب الأول

النظريات العقدية المفسرة للاهتمام بمفهوم وتطور السلطة السياسية

يُعدّ تحديد مصدر السلطة من الإشكاليات المركزية التي شغلت الفكر الإنساني عبر مختلف مراحله التاريخية، ولا سيما في الحقول العقدية والفلسفية التي سعت إلى تفسير مشروعية الحكم وحدود الطاعة وأسس الإلزام. وقد تباينت النظريات العقدية في مقاربتها لمصدر السلطة تبعًا لاختلاف منطلقاتها الفكرية ورؤاها لطبيعة الإنسان والمجتمع والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أولاً / تطور الاهتمام بالسلطة السياسية عند مفكري نظريات العقد الاجتماعي :

ففي حين تنطلق بعض التصورات العقدية من مرجعيات متجاوزة تجعل السلطة مستمدة من مصدر إلهي أو قيمي مطلق، تذهب تصورات أخرى إلى ربط نشأة السلطة بإرادة الجماعة أو بالتوافق الاجتماعي، معتبرة أن الشرعية لا تتحقق إلا من خلال القبول العام والالتزام المشترك. ويعكس هذا التباين اختلافًا عميقًا في فهم مفهوم السلطة ذاته، وفي طبيعة العلاقة التي تربطها بالقوة والشرعية والمسؤولية .

1. السلطة السياسية في نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز :

يرى توماس هوبز أن الإنسان في حالته الطبيعية يعيش في بيئة من الفوضى المستمرة، حيث يغلب صراع البقاء وتحقيق المصالح الفردية، ولا توجد أي آليات تضمن الأمن أو الاستقرار. من هنا، لم يعد المجتمع ظاهرة طبيعية تنتج عن ميل الإنسان نحو الحياة الجماعية، كما اعتقد أرسطو، بل هو نتاج إرادة الإنسان نفسه لتجنب الفوضى وحماية حياته ومصالحه. ووفقًا لهوبز، يمثل العقد الاجتماعي أداة ينشئها الأفراد بشكل جماعي للانتقال من حياة الفوضى إلى مجتمع منظم، حيث يتنازل كل فرد عن كامل حقوقه الطبيعية لصالح سلطة مركزية واحدة، تتمثل في الحاكم[31].

وفي هذا الترتيب، يصبح الحاكم طرفًا منفصلًا عن العقد ذاته، إذ يتمثل دوره في إدارة شؤون المجتمع وتأمين حياة الأفراد وحماية ممتلكاتهم، بينما ينشأ مصدر السلطة من التنازل الجماعي للأفراد. ويكمن جوهر هذا التنازل في ضمان الأمن والاستقرار، فكل تقييد للسلطة قد يؤدي إلى انهيار النظام وعودة الفوضى، ما يجعل الحاكم يتمتع بسلطة واسعة دون قيود، مع المسؤولية عن تنظيم المصالح المتعارضة بين الأفراد وتحقيق التوازن الاجتماعي.

ويؤكد هوبز على أن الإنسان ليس بطبيعته اجتماعيًا أو ميالًا للانضمام إلى جماعة منظمة، بل إن التربية والتنشئة الاجتماعية هي التي تصقل شخصيته لتصبح صالحة للعيش ضمن مجتمع سياسي. ومن هذا المنظور، تصبح السلطة الحاكمة مشروعة، ليس لأنها فطرية أو مكتسبة، بل لأنها نتاج اتفاق إرادي بين الأفراد، يمنحها الحق الكامل في فرض النظام وحماية المجتمع من الفوضى. وهكذا يقدم هوبز تفسيرًا متماسكًا للسلطة ينطلق من الواقع الإنساني، ويعيد تعريف العقد الاجتماعي كقاعدة أساسية لمشروعية الحاكمية، مع التركيز على الدور المركزي للتنازل الفردي عن الحقوق لضمان الأمن والاستقرار الجماعي .

ويرى هوبز أن الدولة يمكن أن تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية: الحكم الملكي الفردي، والنظام الأرستقراطي القائم على نخبة، والنظام الديمقراطي الجماعي. ورغم اعترافه بوجود هذه الأنماط، فإنه يميل إلى تفضيل الحكم الملكي الفردي باعتباره الأكثر قدرة على توحيد السلطة وتحقيق تنظيم فعال للمجتمع. فالحكم الفرد يتيح تركيز القرار ويجعل السلطة أكثر اتساقًا وفعالية، كما يتيح للملك، إذا كان صالحًا، تقديم الرعاية والاهتمام للمواطنين بشكل مباشر، بعكس الأنظمة متعددة الأعضاء، حيث تتعدد المصالح وتحدث التداخلات بين أعضاء المجلس، ما قد يؤدي إلى صعوبة التوافق وتأخر اتخاذ القرارات أو تشتتها. ومع زيادة عدد الأفراد في الأجهزة الحاكمة الأرستقراطية أو الديمقراطية، تصبح عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيدًا، وقد تتأثر بالتحيزات أو الصراعات الداخلية، بينما يضمن الحكم الملكي الفردي وضوح المسؤولية وتركيز السلطة، وهو ما يعتبره هوبز شرطًا أساسيًا لاستقرار الدولة وتحقيق الأمن لأفرادها[32].

يرى هوبز أن الغاية الأساسية للسلطة ليست قائمة على فضائل الحاكم أو اعتبارات دينية، بل على قدرة الدولة على تنظيم المجتمع وضمان أمنه. فالسلطة المطلقة تعني وجود إطار مركزي يضمن الاستقرار ويمنع عودة الصراعات والفوضى التي كانت سائدة في الحالة الطبيعية للإنسان. ويكمن جوهر هذه السلطة في حماية المواطنين وتأمين حياتهم ومصالحهم، بحيث يصبح التنازل عن الحقوق الفردية شرطًا ضروريًا للحفاظ على الأمن والاستقرار العام. فالتزام الأفراد بالسلطة لا

يُقاس بالطاعة العاطفية أو الأخلاقية، بل بالضمانة التي تمنحهم حماية حقيقية، وإذا فشلت السلطة في ذلك، تفقد شرعيتها، ويصبح العقد الاجتماعي الذي أسسها لاغيا.

2. السلطة السياسية في نظرية العقد الاجتماعي عند (جون لوك):

رغم اشتراك جون لوك مع سلفه "هوبز" في إرجاع أصل التنظيم السياسي إلى مبدأ "التعاقد الإرادي" الذي نقل البشرية من عفوية الطبيعة إلى انتظام الدولة، إلا أن لوك قدم رؤية مغايرة تماماً لجوهر الوجود الإنساني الأول. فبينما غلب التشاؤم على هوبز، رسم لوك صورة مشرقة للطور الفطري، واصفاً إياه بمرحلة تسودها الاستقلالية والتكافؤ وقيم الإنصاف. ولم تكن الرغبة في مبارحة هذه الحالة ناتجة عن الخوف، بل عن طموح عقلاني لتطوير نظام مؤسساتي يحمي المكتسبات، ويفصل في النزاعات عبر سلطة تمتلك حق العقاب الرادع لكل من يتجاوز على حريات الآخرين وممتلكاتهم، ويكمن الاختلاف الجوهري في وضعية الحاكم داخل هذا الاتفاق؛ فهو عند لوك ليس كياناً متعالياً أو أجنبياً عن العقد، بل هو "طرف تعاقدي" يمتثل لذات الشروط التي يخضع لها الأفراد. وبناءً على ذلك، فإن عملية الانتقال للمجتمع المدني لم تتضمن تخلياً كلياً عن السيادة الفردية، بل قامت على "التفويض المحدود". فالأفراد لم ينزعوا عن أنفسهم حقوقهم الفطرية الشاملة، بل عهدوا للسلطة بجزء يسير منها فقط، بما يكفي لتمكينها من إقامة الحق العام وحفظ الاستقرار، وتأسيساً على هذه القراءة، تصبح مشروعية الحاكم مرتبطة بمدى وفائه بالالتزامات التعاقدية، وفي مقدمتها صيانة حقوق الأفراد التي لم يشملها التنازل. فإذا ما انحرف الحاكم عن مسار العدالة أو جنح نحو التسلط، فإن العقد يفقد حصانته، ويسترد الأفراد حقهم الأصيل في الممانعة، بل وتصبح الإطاحة بالنظام ضرورة شرعية لإخلاله بأساس وجوده. فالحكومة في المنظور اللوكي ليست قدراً، بل هي "وكيل" يسقط بانتفاء الغرض من وكالته[33].

ومع ذلك، يذهب النقد المعاصر إلى أن ديمقراطية لوك لم تكن تعبيراً عن المساواة بمعناها الحديث؛ إذ كانت فلسفته تميل لتكريس هيمنة الطبقات المالكة، حيث صُمم العقد الاجتماعي ليكون درعاً يحمي مصالح الأثرياء ويضمن استقرار نفوذهم، مما يجعلها سلطة طبقية في جوهرها أكثر من كونها تعبيراً ديمقراطياً شاملاً للفقراء والعامة.

3. السلطة السياسية في نظرية العقد الاجتماعي عند (جان جاك روسو):

تكتسب نظرية العقد الاجتماعي عند "جان جاك روسو" خصوصية فريدة جعلتها تتفوق شهرةً على أطروحات سابقيه "هوبز" و"لوك"، حتى اقترن مفهوم السيادة الشعبية باسمه كأحد أبرز منظري الديمقراطية الحديثة. وينطلق روسو في بناء فلسفته من نفي مبدأ القوة كركيزة للشرعية السياسية؛ فكما أن الروابط الأسرية لا تستقيم بدوام قسر الأب لأبنائه، بل تتحول إلى ارتباط طوعي قائم على القبول المتبادل بعد النضج، فإن أي مجتمع سياسي منظم لا يمكن أن يُبنى إلا على الرضا والتعاقد الحر، بعيداً عن منطق الغلبة أو الإكراه[34]..

وفي قراءته لتطور الجنس البشري، يفترض روسو وجود "حالة فطرة" أولية، اتسم فيها الإنسان بالبدائية والخيرية والتمتع بحرية غير منقوصة. إلا أن هذا الاستقرار الفطري الذي عرفته الجماعات الصغيرة لم يدم طويلًا؛ إذ أدى بزوغ فكرة الملكية الخاصة وما رافقها من تقدم مدني إلى تآكل المساواة وظهور الصراعات الطبقية والحروب. ومن رحم هذه

الفوضى، ولدت الحاجة إلى تنظيم حقوقي يضمن العدالة، مما دفع الأفراد للانتقال من العفوية الغريزية إلى التنظيم السياسي عبر بوابة العقد الاجتماعي"[35].

وما يميز طرح روسو عن "هوبز" هو تحديد أطراف هذا التعاقد؛ فبينما أراد هوبز تكريس الحكم المطلق بجعل السلطان فوق العقد، يرى روسو أن التعاقد يتم بين أفراد المجتمع بوصفهم "إرادة عامة" موحدة. هنا، لا يتنازل الفرد عن حقوقه لشخص الحاكم، بل يذوب في المجموع، مستبدلاً حريته الطبيعية المتقلبة بحرية مدنية قانونية تصونها الجماعة. وفي هذا النموذج، يصبح الحاكم مجرد وكيل تنفيذي يمارس السلطة نيابة عن الأمة، التي تظل وحدها مصدر السيادة والتشريع.

ورغم العبقرية التي وسمت هذه النظرية، إلا أنها واجهت سهام النقد من المنظرين اللاحقين الذين رأوا فيها بناءً افتراضياً يفتقر للواقعية التاريخية؛ فلا يوجد دليل أثري أو تاريخي يؤكد قيام دولة بناءً على تعاقد واعٍ بهذا الشكل، بل اعتبرها البعض مجرد أداة فلسفية لإضفاء الشرعية السياسية. كما انتقد البعض التناقض المنطقي في الفكرة، إذ كيف يمكن لعقدٍ أن يوجد سلطة تحميه، بينما هو في الأصل نتاج لتلك السلطة؟ أضف إلى ذلك أن فرضية "الإنسان المنعزل" في حالة الطبيعة تتصادم مع الحقيقة السوسيولوجية التي تؤكد أن الإنسان كائن اجتماعي بالضرورة، وهو ما أدى تدريجياً إلى تراجع الاعتماد على فكرة العقد لصالح الدراسات التاريخية والاجتماعية الواقعية في تفسير أصل السلطة.

اولا / تطور الاهتمام بالسلطة السياسية عند منظري الحداثة:

في الفكر السياسي الغربي الحديث، لم يعد مفهوم السلطة يُفهم بوصفه علاقة مباشرة وبسيطة تقوم على مركز سيادي يمتلك القوة ويصدر الأوامر في مقابل خضوع جماعي، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه بنية مركبة تتداخل فيها المؤسسات والمعرفة وأنماط التنظيم الاجتماعي داخل الدولة الحديثة. وقد ارتبط هذا التحول بتغيرات عميقة في بنية الدولة، خاصة مع توسع الجهاز البيروقراطي وتعاظم العقلنة بوصفها نمطًا عامًا لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي جعل السلطة تتحول من ممارسة مباشرة إلى عملية تنظيمية مستمرة لإنتاج الامتثال داخل المجتمع.

في هذا السياق، قدّم ماكس فيبر تصورًا تأسيسيًا للسلطة الحديثة، حيث أعاد تعريفها بوصفها سلطة تقوم على الشرعية القانونية-العقلانية، أي على الإيمان بشرعية النظام والقواعد بدلًا من الاعتماد على شخص الحاكم أو صفاته الفردية. ووفق هذا التصور، فإن الدولة الحديثة لا تستمد سلطتها من القوة المباشرة، بل من قدرة بنيتها المؤسسية على إنتاج الامتثال عبر قواعد مستقرة وإجراءات إدارية عقلانية. وتمثل البيروقراطية الشكل الأكثر تعبيرًا عن هذا النمط من السلطة، إذ تقوم على التخصص والتدرج الإداري والفصل بين المجال الشخصي والمؤسسي، بما يجعل ممارسة السلطة عملية تنظيمية عقلانية لا شخصية. وقد أعيد توظيف هذا التصور في الأدبيات الحديثة بوصفه أساسًا لفهم الدولة المعاصرة كجهاز إداري ينتج السلطة عبر التنظيم والإجراء بدل الإكراه المباشر[36].

غير أن هذا التصور المؤسسي تعرض لإعادة تفكيك مع ميشيل فوكو، الذي نقل مركز التحليل من الدولة بوصفها جهازًا سياديًا إلى المجتمع بوصفه فضاءً شبكيًا تتوزع فيه السلطة عبر العلاقات والمؤسسات والخطابات. فوفق هذا المنظور، لا تُمارس السلطة من مركز واحد، بل تتغلغل داخل الحياة اليومية عبر مؤسسات تبدو محايدة مثل المدرسة والسجن

والمستشفى، لكنها تعمل على تشكيل الأفراد وإنتاج أنماط سلوكهم. وهكذا تصبح السلطة قائمة على إنتاج الذوات نفسها وليس فقط على فرض الإكراه. كما أن المعرفة لا تُفهم هنا بوصفها مستقلة عن السلطة، بل بوصفها جزءًا من آليات إنتاجها، حيث تتشكل الحقيقة داخل علاقات القوة. وقد طُوّر هذا الفهم في الدراسات الحديثة التي تناولت الحوكمة وتقنيات الانضباط وإنتاج الذات داخل المجتمعات المعاصرة[37].

وعليه، يتضح أن تطور مفهوم السلطة عند منظّري الحداثة يعكس تحولًا بنيويًا في طبيعة السلطة نفسها: من سلطة قانونية-بيروقراطية عند فيبر، إلى سلطة شبكية-انضباطية عند فوكو، بما يعيد تشكيل فهم العلاقة بين القوة والمعرفة والتنظيم الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي الحديث.

ثالثاً/ تطور الاهتمام بالسلطة السياسية عند منظري ما بعد الحداثة:

في التحولات الفكرية التي شهدها الفكر السياسي الغربي، انتقل مفهوم السلطة من كونه مرتبطًا بالبنية السيادية للدولة الحديثة أو بالأجهزة البيروقراطية والانضباطية، إلى كونه مفهومًا أكثر تشتتًا وتعقيدًا مع منظّري ما بعد الحداثة. فبدلًا من النظر إلى السلطة بوصفها مركزًا واضحًا أو بنية مؤسسية مستقرة، أصبحت تُفهم بوصفها شبكة من الخطابات والمعاني والإنتاجات الرمزية التي تتشكل داخل اللغة والمعرفة والثقافة. هذا التحول يعكس انتقالًا أوسع في الفلسفة السياسية ما بعد الحداثية نحو التشكيك في المرجعيات الكبرى (الدولة، العقل، الحقيقة، السيادة)، وإعادة تفكيكها بوصفها أنظمة إنتاج للمعنى وليست حقائق ثابتة.

أما جان بودريار، فيقدّم تحولًا أكثر راديكالية في فهم السلطة، من خلال ربطها بمفهوم "الفرط-واقع" (Hyperreality)، حيث لم تعد السلطة مرتبطة بإنتاج القرار أو السيطرة المباشرة، بل بإنتاج الرموز والصور التي تحل محل الواقع ذاته. في هذا السياق، تصبح السلطة جزءًا من نظام محاكاة (Simulation) يختلط فيه الحقيقي بالافتراضي، بحيث تفقد السلطة مرجعيتها الواقعية وتتحول إلى تدفق من العلامات والصور التي تُنتج الإذعان بطريقة غير مباشرة[38].

وفي الاتجاه نفسه، يطوّر جيل دولوز وفيليكس غاتاري تصورًا شبكيًا للسلطة يتجاوز فكرة الدولة المركزية تمامًا، لصالح مفهوم "الجذمور" (Rhizome)، حيث لا توجد نقطة مركزية للسلطة، بل شبكات متعددة متداخلة تنتج علاقات القوة بشكل غير هرمي. ووفق هذا التصور، فإن السلطة لا تعمل عبر المركز أو التدرج، بل عبر التدفق والتشعب والاتصال غير المستقر بين البنى الاجتماعية والثقافية[39].

وبذلك، فإن ما بعد الحداثة لا تنكر وجود السلطة، لكنها تعيد تعريفها جذريًا، بحيث لم تعد تُفهم كقوة مركزية أو جهاز مؤسسي، بل كعملية إنتاج مستمرة للمعنى داخل الخطابات والرموز والشبكات. وهذا ما يجعل تحليل السلطة في هذا السياق أقرب إلى تحليل لغوي-ثقافي منه إلى تحليل مؤسسي تقليدي.

وعليه، يتضح أن منظّري ما بعد الحداثة نقلوا مفهوم السلطة من حقل الدولة والمؤسسة إلى حقل اللغة والخطاب والرمز، مما أدى إلى تفكيك فكرة المركز وإعادة توزيع السلطة داخل أنظمة غير مرئية من الإنتاج المعرفي والثقافي.

المطلب الثاني

النظريات غير العقدية المفسرة لمصدرية السلطة السياسية

يتفق معظم العلماء أن الإنسان كائن اجتماعي ، حيث يعيش داخل الجماعة و في ظلها ويتبادل مع أفرادها المنافع و الخبرات ، و من واقع هذه الحقيقة تولد قول بغض الفلاسفة بأن الإنسان حيوان اجتماعي أو أنه مدني بالطبع أي أنه لا يستطيع أن يشبع نفسه بنفسه حاجاته الأساسية ، ولذلك يعيش دائماً ضمن جماعات ، ولكن انقسم العلماء و المفكرون و الفلاسفة في تحديد طبيعة التجمعات البشرية الأولى ، ومن هنا نجد أن البعض يرى أن الأسرة كانت أول شكل للتجمعات البشرية و سوف نحاول أن نتطرق إليها عبر مختلف النقاط التالية:

أولاً/ نظرية التطور العائلي و الطبيعي:

1. نظرية التطور العائلي:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها لأصل السلطة داخل الدولة على مفهوم السلطة الأبوية، إذ تفترض أن التنظيم السياسي لم يظهر دفعة واحدة، بل نشأ نتيجة تطور تدريجي للتجمعات الإنسانية الأولى. فالبداية كانت في إطار الأسرة، التي ما لبثت أن توسعت لتشكّل عشيرة، ثم تحولت هذه العشيرة إلى قبيلة، ومع استمرار هذا التطور ظهرت المدينة، وصولًا في النهاية إلى قيام الدولة بوصفها الشكل الأكثر تعقيدًا للتنظيم السياسي ، ومع تطور الجماعة البشرية وتعقّد بنيتها، تتعزز السلطة وتخضع في الوقت نفسه للتحول، بحيث يتلاءم شكلها مع طبيعة التنظيم الاجتماعي السائد. ويؤدي هذا التفاعل المتبادل بين السلطة والجماعة إلى إرساء نوع من التنظيم المشترك الذي يمنح المجتمع تماسكه، ويسهم في تكوين شعور جماعي معنوي لدى أفراده ، يرى أغلب منظّري هذه النظرية، وفي مقدمتهم أرسطو، أن نشأة الدولة والسلطة السياسية تعود في أصلها إلى السلطة الأبوية داخل الأسرة. فالدولة، وفق هذا التصور، ليست كيانًا منفصلًا أو طارئًا، بل نتيجة تطور طبيعي ومتدرّج للوحدة الأسرية ، ويؤكد أرسطو في كتابه السياسة أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وأن الأسرة تمثل النواة الأولى للتنظيم الاجتماعي، إذ تنشأ استجابة لحاجات إنسانية فطرية ، ومع اتساع الأسر وتكاثرها تتشكل العشائر، ثم تتطور هذه التجمعات لاحقًا إلى مدن سياسية، وهو ما يعني أن السلطة السياسية ليست سوى امتداد تاريخي لتطور الأسرة عبر مراحل متتابعة [40].

2. نظرية التطور الطبيعي:

ينطلق الاتجاه العضوي في تفسير نشأة الدولة والسلطة من تصور مفاده أن التنظيم السياسي لا يمكن فهمه بمعزل عن المسار التاريخي للمجتمع الذي نشأ فيه. فالدولة، وفق هذا التصور، لا تُعد كيانًا قانونيًا سابقًا على المجتمع، ولا نتيجة فعل إرادي مقصود، وإنما تمثل مرحلة متقدمة من تطور اجتماعي طويل تراكبت خلاله عوامل متعددة ومتشابكة ، ويؤكد هذا الاتجاه، الذي تبلور في الفكر الأوروبي خلال القرن التاسع عشر وارتبط باسم المفكر الفرنسي ليون دوجي، أن اختلاف الدول في بنيتها وأنظمتها ليس أمرًا عرضيًا، بل انعكاس مباشر لاختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية التي مرت بها كل

جماعة بشرية. ومن ثمّ، فإن البحث عن سبب واحد أو عامل محدد لنشأة الدولة يُعد اختزالًا لا ينسجم مع الواقع التاريخي المتنوع للمجتمعات[41].

يبدو مما تقدم بأن الدولة تُفهم بوصفها نتاج تفاعل مستمر بين عناصر جغرافية ودينية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تختلف في درجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر ، ولا تكمن أهمية هذه العوامل في وجودها منفردة، وإنما في طريقة تفاعلها داخل إطار اجتماعي محدد يتميز بخصوصية تركيبته وقيمه وموروثاته.

ثانياً : نظرية القوة:

تقوم نظرية القوة في تفسير نشأة الدولة والسلطة على افتراض أن التنظيم السياسي لم يظهر إلا بوصفه نتيجة للتفوق المادي والغلبة، سواء في مراحله الأولى حين فُرض نظام اجتماعي معين على الآخرين بواسطة فرد أو جماعة، أو في مراحله اللاحقة التي اتسمت بالتوسع الإمبراطوري القائم على الغزو وبسط النفوذ ، ووفق هذا التصور، شكّل الصراع الإطار العام الذي تبلورت داخله العلاقات السياسية، إذ أفرز التنازع المستمر بين الجماعات البشرية طرفًا غالبًا تمكن من فرض إرادته وسيطرته على الفئات الأضعف[42].

يفهم أنصار هذا الاتجاه أن القوة لم تكن مجرد ظاهرة عارضة في التاريخ الإنساني، بل عنصرًا ملازمًا لتطور المجتمعات، إذ إن الصراعات لم تكن نتاج إرادات فردية منفصلة، وإنما ارتبطت بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مسار التطور البشري ، ومن ثم، دخلت مختلف القوى الاجتماعية في حالة من التنازع المستمر، انتهت في كثير من الحالات إلى نشوء سلطة سياسية تعكس واقع الغلبة وتعمل على تنظيمه ، غير أن التجربة التاريخية تُبين أن استمرار الدولة لا يمكن أن يستند إلى القوة وحدها، حتى وإن كانت هي الأساس الأول لنشأتها، إذ اضطرت الدول التي تأسست على القهر إلى البحث عن قدر من القبول لدى المحكومين، ولو اتخذ شكل الخضوع السلبي ، ويُعد هذا المستوى من القبول شرطًا ضروريًا لاكتساب الحد الأدنى من الاستقرار والاستمرار داخل المجتمع [43].

ثالثاً/ النظريات الدينية (الثيوقراطية):

تقوم النظريات الدينية، أو ما يُعرف بالنظريات الثيوقراطية، في تفسير نشأة الدولة والسلطة على إرجاع الأساس السياسي للحكم إلى الاعتقاد الديني، إذ تُفهم السلطة بوصفها صادرة عن الإرادة الإلهية لا عن إرادة البشر. ووفق هذا التصور، لا تُعد الدولة مؤسسة بشرية خاضعة لقواعد الاجتماع الإنساني، وإنما نظامًا يسمو على نظم البشر لكونه من صنع الله وإرادته، الأمر الذي يضفي على السلطة طابع القداسة ويجعلها بمنأى عن المساءلة ، وتتمثل الصيغة الأكثر تطرفًا لهذا الاتجاه في الاعتقاد بتأليه الحاكم، حيث سادت في المجتمعات القديمة تصورات ترى في الحاكم كائنًا ذا طبيعة إلهية، بل إلهًا يُعبد في بعض الأحيان. وقد ارتبط هذا التصور بسيطرة الأساطير والمعتقدات الغيبية على الفكر الإنساني في المراحل الأولى من تطوره، فاختلط الدين بالسلطة السياسية، وأُسبغت على الحاكم قداسة مطلقة جعلت طاعته واجبة وخروجه عن النقد أمرًا محظورًا ، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحضارات القديمة، كالحضارة المصرية الفرعونية، حيث عُدّ الفرعون إلهًا أو ابنًا للإله، وكذلك في بعض أنظمة الحكم في الصين والهند وبلاد فارس وروما القديمة[44].

ومع تطور الفكر الديني والاجتماعي، تراجع هذا التصور ليحل محله اتجاه أقل تطرفًا تمثل في نظرية الحق الإلهي، التي لم تعد تنظر إلى الحاكم باعتباره إلهًا، بل إنسانًا اصطفاه الله واختصه بالسلطة دون تدخل من الإرادة الشعبية. ووفق هذه الرؤية، يستمد الحاكم شرعيته مباشرة من الله، وتصبح طاعته واجبة بوصفها امتثالًا للإرادة الإلهية، الأمر الذي يضع إرادته فوق إرادات المحكومين ويحصنه من أي مساءلة سياسية أو قانونية. وقد لاقت هذه النظرية رواجًا واسعًا في أوروبا، خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث استخدمها ملوك مثل لويس الرابع عشر لتكريس الحكم المطلق وتدعيم سلطتهم في مواجهة الشعوب ، غير أن الصراع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، ولاسيما في ظل المسيحية، أدى إلى تطور تصور ثالث تمثل في نظرية التفويض الإلهي غير المباشر. ووفق هذا الاتجاه، يظل الله مصدر السلطة، إلا أن اختيار الحاكم يتم بواسطة الشعب، ولكن تحت توجيه العناية الإلهية التي تُرشد الأحداث وإرادات الأفراد نحو اختيار حاكم بعينه. وقد سمح هذا التصور بتقييد نسبي لسلطة الملوك من جهة، لكنه في المقابل عزّز من نفوذ الكنيسة بوصفها الممثلة الشرعية لإرادة الشعب المسيحي، ما جعلها شريكًا فعليًا في منح الشرعية السياسية[45].

يتضح أن تفسير مصدرية السلطة في الفكر السياسي الغربي يقوم على تباين جوهري بين اتجاهات تجعلها مستمدة من مرجعيات عليا تتجاوز المجتمع، وأخرى تربطها بالبنية الاجتماعية ذاتها. وقد أسهمت التصورات العقدية في إعادة بناء الشرعية السياسية عبر نماذج مختلفة للعقد الاجتماعي، ركزت على الأمن أو الحقوق أو الإرادة العامة بوصفها أساسًا للالتزام السياسي. في المقابل، قدّمت الاتجاهات غير العقدية تفسيرًا تدريجيًا أو قسريًا أو دينيًا لنشوء السلطة، بما يعكس تعدد مسارات تشكلها التاريخي والاجتماعي. ويؤكد هذا التباين أن مفهوم الشرعية لم يكن ثابتًا، بل خضع لتحولات عميقة ارتبطت بتطور فهم الإنسان لطبيعة الحكم ومصادر الإلزام السياسي. (100 كلمة تقريبًا)

الخاتمة

يمكن القول أن مفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي لم يكن ثابتًا أو خطيًا في تطوره، بل خضع لتحولات معرفية عميقة أعادت تشكيل بنيته الدلالية والوظيفية عبر العصور ، فقد انتقل من التصورات التي تركز على الطابع السيادي المباشر للسلطة، إلى نماذج أكثر تركيبًا ترى فيها منظومة ديناميكية تتداخل فيها العناصر القانونية والمؤسسية والمعرفية والرمزية في إنتاج النفوذ واستمراريته، ويكشف هذا المسار أن السلطة لم تعد تُفهم بوصفها مجرد أداة للإلزام أو وسيلة لتنظيم المجال العام، بل بوصفها بنية إنتاجية تعيد صياغة العلاقات الاجتماعية وتعيد توزيع مراكز التأثير داخل المجتمع بصورة دائمة.

كما أن تطور الفكر السياسي لم يكن مجرد تراكم نظري فحسب ، بل انعكاس لتحولات بنيوية في طبيعة الدولة والمجتمع، إذ تراجعت المركزيات الصلبة لصالح شبكات أكثر مرونة في إدارة الفعل السياسي. وفي هذا الإطار، لم يعد تحليل السلطة ممكنًا بالاعتماد على ثنائية بسيطة تقابل بين الحاكم والمحكوم، أو بين القوة والقبول، بل أصبح يتطلب مقاربة تفسيرية تستوعب تعدد مستويات اشتغالها وتداخل آلياتها داخل الحياة اليومية والمؤسساتية.

ولهذا فأن فهم السلطة في سياقها الغربي يقتضي تجاوز التصورات التبسيطية التي تحصرها في إطار الدولة فقط، والانتقال نحو إدراك أوسع يربطها ببنية المعرفة وأنماط الخطاب وآليات إنتاج المعنى الاجتماعي. فالقوة لم تعد منفصلة عن

أشكال الوعي التي تنتجها، كما أن الشرعية لم تعد مجرد غطاء خارجي، بل جزءًا من آليات إعادة إنتاج النظام السياسي ذاته.

وعليه، فإن القيمة الأساسية لهذا البحث تكمن في إعادة قراءة السلطة بوصفها عملية تاريخية متغيرة، لا مفهومًا جامدًا، وفي إبراز أن استقرار النظم السياسية لا يقوم على عنصر واحد، بل على شبكة معقدة من التفاعلات التي تجمع بين التنظيم والقبول والإنتاج الرمزي ، وبذلك، يفتح البحث أفقًا تحليليًا لفهم السلطة باعتبارها ظاهرة مركبة تتجاوز حدود الدولة نحو المجتمع ككل، بما يتيح إعادة التفكير في أدوات تحليل السياسة في الفكر المعاصر

وفي نهاية البحث توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نوردها كما يلي:

أولاً/ الاستنتاجات:

1. أن العلاقة بين القوة وشرعية السلطة ليست علاقة تعارض، بل علاقة تداخل وظيفي تتأسس فيها كل من القوة والشرعية داخل بنية واحدة لإنتاج الاستقرار السياسي واستمراريته.
2. شكل تطور مفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي انتقالاً من التصورات السيادية المركزية إلى نماذج أكثر تركيبًا تقوم على التوزيع الشبكي للسلطة داخل المجتمع والمؤسسات والخطابات.
3. كشف التحليل أن مصدر السلطة لم يعد يُفهم بوصفه معطى ثابتًا، بل بوصفه بناءً معرفيًا متغيرًا يتحدد وفق السياقات الفكرية والتاريخية والاجتماعية.
4. أن النظريات المفسرة للسلطة، سواء العقدية أو غير العقدية، تعكس اختلافًا عميقًا في تصور الإنسان وطبيعة المجتمع، مما أدى إلى تعدد نماذج الشرعية السياسية.

ثانياً / التوصيات:

1. ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية التي تفصل بين القوة والشرعية لصالح تحليل بنيوي يدرس تفاعلهما داخل مؤسسات الحكم.
2. إعادة قراءة تطور مفهوم السلطة بوصفه مسارًا تاريخيًا متغيرًا بدل التعامل معه كمفاهيم ثابتة مستقلة.
3. تعزيز الدراسات المقارنة بين النظريات العقدية وغير العقدية لفهم تعددية مصادر الشرعية السياسية في الفكر الغربي.
4. التركيز على تحليل آليات إنتاج السلطة داخل المجتمع بدل الاقتصار على تفسيرها من منظور الدولة كمركز وحيد للسلطة.

- الهوامش :

([1]) أحمد فقيه طالب دكتوراه، السلطة السياسية وآلية إقامتها في الفكر السياسي الغربي والفقه الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 42(العراق : 2018) ، ص49.

([2]) إسماعيل عمر حميد، موقف الفكر السياسي الغربي من مصدرية السلطة، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد4، العدد 1(لندن : 2024) ، ص161.

([3]) عمر حميد فرج العمواني ، خضوع السلطة السياسية للقانون في إطار مفهوم دولة القانون رسالة ماجستير غير منشورة (عمان : جامعة الشرق الأوسط - كلية الحقوق ، 2019)، ص21 .

([4]) إسماعيل عمر حميد، مصدر سبق ذكره ، ص161.

([5]) كاوري ملحة، جدلية السلطة والعدل في الفكر السياسي المعاصر ريتشارد رورتي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : جامعة وهران - كلية العلوم الاجتماعية، 2015) ، ص4.

([6]) إسماعيل عمر حميد، مصدر سبق ذكره ، ص162.

([7]) شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة** ط(برلين :المركز الديمقراطي العربي، 2017) ، ص123.

([8]) أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة : خليل أحمد خليل، المجلد الأول ، ط2 (بيروت : منشورات عويدات،، 2001)، ص122.

([9]) أندريه لالاند، مصدر سبق ذكره ، ص1011، 1012.

([10]) جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة : علي المصري (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،، 2007) ، ص55-54.

([11]) باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمة : ميرفت ياقوت (القاهرة : المشروع القومي للترجمة، ، 2005)، ص14.

([12]) محمد سماري الكعبي، السلطة في فكر ميشيل فوكو، مجلة لارك، العدد 33 (واسط : 2019) ، ص517.

([13]) عمر سعيد محمد الفلاح ، **الثقافة السياسية** (القاهرة : دار حميثرا للنشر والترجمة ، 2026) ، ص 32-33.

([14]) جوده محمد أبو خاص، **المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو** (القاهرة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017) ، ص58- 59.

([15]) خالد تلعيش ، الفكر السياسي وحقوق المواطنة: كيف تتشكل الثقافة الوطنية للأفراد بالدول ، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2 (الجزائر : 2019) ، ص 141.

([16]) رياض كريم العمري ، خطاب السلطة في القرآن الكريم (عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2021) ، ص 26. ايضاً: عبد الله عبد الهادي المرهج، قراءة فلسفية لمفهوم السلطة عند أفلاطون وفوكو، مجلة لارك، المجلد 16، العدد3، الجزء2(واسط: 2024) ، ص786.

([17]) عبد الله عبد الهادي المرهج ، الفلسفة والسلطة قراءة فلسفية لمفهوم السلطة عند افلاطون وفوكو ، مجلة لارك ، العدد 3 (واسط : 2024) ، ص 785-787.

([18]) الكسندر كوارية ، مدخل لقراءة افلاطون ، ترجمة : عبد المجيد ابو النجا (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للطبع والنشر ، 2025)، ص 106.

([19]) Jean Terrel, La politique d'Aristote : la démocratie à l'épreuve de la division sociale (Paris: Editions Vrin, 2015), p. 30.

([20]) يوسف القريشي ، عن نظرية السلطة في الإسلام : دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها والقيود الواردة عليها في الفكر الإسلامي (بيروت : مركز نماء للبحوث ، 2019) ، ص 15-17.

([21]) يوسف القريشي ، مصدر سبق ذكره ، ص 19-21.
([22]) محمد قنجاع، مفهوم السلطة إضاءات معجمية وفلسفية، مجلة كراسات تربوية، العدد 16 (الدار البيضاء : 2024) ، ص250.

([23]) نيكولو ميكافيلي، **الأمير**، ترجمة : خيري حماد، ط 24 (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 2022) ، ص143- 144.

([24]) يوسف القريشي ، مصدر سبق ذكره ، ص 28-29.
([25]) بلقاسم بن شعيب ، مفهومية السلطة والسيادة والدولة في الفكر السياسي عند جون جاك روسو ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 2 (الجزائر : 2024) ، ص 206.
([26]) عماد افروع ، **نقد السلطة من منظور اخلاقي** ، ترجمة : محمد حسين الواسطي (بيروت : مركز الحضارة للتنمية ، 2014) ، ص 288.
([27]) محمد قنجاع ، مصدر سبق ذكره ، ص252.

([28]) محمد قنجاع ، مصدر سبق ذكره ، ص253.

([29]) ألكسيس دو توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة : أمين مرسي قنديل، ج2 (القاهرة : عالم الكتب ، 2004) ، ، ص681.

([30]) عبد الله عبد الهادي المرهج، مصدر سبق ذكره ، ص790.

([31]) إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السلطة والسيادة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 10 (الجزائر : 2014)، ص 55.

([32]) المصدر نفسه، ص59.

([33]) نادية بن أحمد، إشكالية تطور أصل السلطة السياسية-دراسة في النظريات المفسرة ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 3 (الجزائر : 2018) ، ص68.

([34]) المصدر نفسه ، ص69.

([35]) إسماعيل عمر حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص165.

([36]) David Beetham, **The Legitimation of Power**, 2nd ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), p 33.

([37]) Thomas Lemke, **Foucault Governmentality and Critique** (London: Routledge, 2012), p 112.

([38]) Jean Baudrillard, Simulacra and Simulation, trans. Sheila Faria Glaser (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2010) , p 15.

([39]) Gilles Deleuze and Félix Guattari, A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia, trans. Brian Massumi (London: Bloomsbury Academic, 2013) , p 22.

([40]) إسماعيل عمر حميد، مصدر سبق ذكره ، ص166 .

([41]) نادية بن أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص82.

([42]) حمزة السلامات ، نظرية نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي ما بين التأصيل النظري والعملي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 51، العدد 6 (عمان : 2024) ، ص139.

([43]) جعفر عبد السادة بهير الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية والأنظمة الدستورية دراسة مقارنة (عمان : دار الحامة للنشر والتوزيع، 2009) ، ص.28

([44]) إسماعيل عمر حميد، مصدر سبق ذكره ، ص168.

([45]) صباح كريم رباح الفتلاوي ، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد10 (الكوفة : 2008) ، ص100.

المصادر والمراجع

اولاً /الكتب :

1. ألكسندر كوارية، مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة: عبد المجيد أبو النجا (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للطبع والنشر، 2025).
2. ألكسيس دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: أمين مرسي قنديل (القاهرة: عالم الكتب، 2004).
3. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: منشورات عويدات، 2001).
4. باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمة: ميرفت ياقوت (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005).
5. جودة محمد أبو خاص، المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
6. جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007).
7. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017).
8. نيكولو ميكافيلي، الأمير، ترجمة: خيري حماد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2022).
9. يوسف القريشي، عن نظرية السلطة في الإسلام (بيروت: مركز نماء للبحوث، 2019).

ثانياً / المجلات العلمية :

1. أحمد فقيه، "السلطة السياسية وآلية إقامتها في الفكر السياسي الغربي والفقه الإسلامي"، مجلة الحقيقة، العدد 42 (العراق: 2018).
2. إسماعيل عمر حميد، "مصدرية السلطة في الفكر السياسي الغربي"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 4، العدد 1 (لندن: 2024).
3. إسماعيل عمر حميد، "موقف الفكر السياسي الغربي من مصدرية السلطة"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 4، العدد 1 (لندن: 2024).
4. إسماعيل نوري الربيعي، "في أصول السلطة والسيادة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 10 (الجزائر: 2014).
5. إيمان أحمد علي طه ريان، "التعددية السياسية وضوابطها بين التأصيل الشرعي والتحديث الوضعي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 36 (الجزائر: 2021).
6. بلقاسم بن شعيب، "مفهومية السلطة والسيادة والدولة في الفكر السياسي عند جون جاك روسو"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2 (الجزائر: 2024).
7. جودة محمد أبو خاص، "المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو"، مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد غير مذكور (القاهرة: 2017).

8. خالد تلعيش، "الفكر السياسي وحقوق المواطنة: كيف تتشكل الثقافة الوطنية للأفراد بالدول"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2 (الجزائر: 2019).
9. رياض كريم العمري، "خطاب السلطة في القرآن الكريم"، مجلة غير مذكورة بدقة في البيانات (عمان: 2021).
10. شاهر إسماعيل الشاهر، "دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة"، مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات، العدد غير مذكور (برلين: 2017).
11. صباح كريم رباح الفتلاوي، "نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة"، مركز دراسات الكوفة، العدد 10 (الكوفة: 2008).
12. عبد الله عبد الهادي المرهج، "قراءة فلسفية لمفهوم السلطة عند أفلاطون وفوكو"، مجلة لارك، المجلد 16، العدد 3 (واسط: 2024).
13. كاوري ملحة، "جدلية السلطة والعدل في الفكر السياسي المعاصر ريتشارد رورتي"، مجلة الحقيقة، العدد غير مذكور (الجزائر: 2015).
14. محمد دخيل، "التداول السلمي للسلطة بين النظم السياسية المعاصرة والنظام السياسي الإسلامي"، مجلة آداب الكوفة، العدد 42 (الكوفة: 2021).
15. محمد سماري الكعبي، "السلطة في فكر ميشيل فوكو"، مجلة لارك، العدد 33 (واسط: 2019).
16. محمد قنجاع، "مفهوم السلطة إضاءات معجمية وفلسفية"، مجلة كراسات تربوية، العدد 16 (الدار البيضاء: 2024).
17. نادية بن أحمد، "إشكالية تطور أصل السلطة السياسية-دراسة في النظريات المفسرة"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 3 (الجزائر: 2018).

ثالثاً / الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. كاوري ملحة، جدلية السلطة والعدل في الفكر السياسي المعاصر ريتشارد رورتي، رسالة ماجستير غير منشورة (وهران: 2015).
2. عمر حميد فرج العمواني، خضوع السلطة السياسية للقانون في إطار مفهوم دولة القانون، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: 2019).

sources and references

First / Books:

1. Alexander Koyré, Introduction to Reading Plato, translated by Abdel Majid Abu Al-Naga (Cairo: Egyptian General Organization for Book, 2025).
2. Alexis de Tocqueville, Democracy in America, translated by Amin Morsi Qandil (Cairo: Alam al-Kutub, 2004).

3. André Lalande, Lalande Philosophical Encyclopedia, translated by Khalil Ahmad Khalil (Beirut: Owaydat Publications, 2001).
4. Barry Hindess, Discourses of Power: From Hobbes to Foucault, translated by Mirvat Yaqout (Cairo: National Translation Project, 2005).
5. Georges Balandier, Political Anthropology, translated by Ali Al-Masri (Beirut: University Foundation for Studies and Publishing, 2007).
6. Jouda Mohamed Abu Khas, The Philosophical Perspective of Power in Michel Foucault (Cairo: Arab Center for Research and Policy Studies, 2017).
7. Niccolò Machiavelli, The Prince, translated by Khairy Hammad (Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadida, 2022).
8. Shaher Ismail Al-Shaher, Studies in State, Power and Citizenship (Berlin: Arab Democratic Center, 2017).
9. Youssef Al-Quraishi, On the Theory of Political Authority in Islam (Beirut: Nama Center for Research, 2019).

Second/ Scientific journals :

1. Abdullah Abdul Hadi Al-Murhaj, "A Philosophical Reading of the Concept of Power in Plato and Foucault," Lark Journal, Vol. 16, No. 3 (Wasit: 2024).
2. Ahmed Faqih, "Political Authority and Its Establishment Mechanisms in Western Political Thought and Islamic Jurisprudence," Al-Haqiqa Journal, No. 42 (Iraq: 2018).
3. Belkacem Ben Shaib, "The Concept of Authority, Sovereignty and State in the Political Thought of Jean-Jacques Rousseau," Journal of Social Sciences, No. 2 (Algeria: 2024).
4. Iman Ahmed Ali Taha Rayan, "Political Pluralism and Its Controls Between Islamic Legitimation and Modern Positivism," Journal of Jurisprudential and Legal Research, No. 36 (Algeria: 2021).
5. Ismail Nouri Al-Rubaie, "On the Origins of Authority and Sovereignty," Daftar Al-Siyasa wal-Qanun Journal, No. 10 (Algeria: 2014).
6. Ismail Omar Hamid, "The Position of Western Political Thought on the Source of Authority," Middle East Journal for Legal and Jurisprudential Studies, Vol. 4, No. 1 (London: 2024).

7. Ismail Omar Hamid, “The Source of Authority in Western Political Thought,” Middle East Journal for Legal and Jurisprudential Studies, Vol. 4, No. 1 (London: 2024).
8. Jouda Mohamed Abu Khas, “The Philosophical Perspective of Power in Michel Foucault,” Arab Center for Research and Policy Studies Journal, No. (not specified) (Cairo: 2017).
9. Kaori Malha, “The Dialectic of Power and Justice in Contemporary Political Thought: Richard Rorty,” Al-Haqiqa Journal, No. (not specified) (Algeria: 2015).
10. Khaled Tlaish, “Political Thought and Citizenship Rights: How National Culture is Formed in States,” Journal of Future Studies for Legal and Political Research, No. 2 (Algeria: 2019).
11. Mohamed Dakhil, “Peaceful Transfer of Power Between Contemporary Political Systems and the Islamic Political System,” Kufa Arts Journal, No. 42 (Kufa: 2021).
12. Mohamed Qanjaa, “The Concept of Authority: Lexical and Philosophical Insights,” Educational Notebooks Journal, No. 16 (Casablanca: 2024).
13. Mohamed Samari Al-Kaabi, “Power in Michel Foucault’s Thought,” Lark Journal, No. 33 (Wasit: 2019).
14. Nadia Ben Ahmed, “The Problem of the Evolution of Political Authority: A Study in Theoretical Explanations,” Academic Journal of Legal and Political Research, No. 3 (Algeria: 2018).
15. Riyadh Karim Al-Omairi, “The Discourse of Power in the Holy Qur’an,” No specific journal data provided (Amman: 2021).
16. Sabah Karim Rabah Al-Fatlawi, “The Theory of Divine Right and Social Contract: A Comparative Study,” Kufa Studies Center Journal, No. 10 (Kufa: 2008).
17. Shaher Ismail Al-Shaher, “Studies in State, Power and Citizenship,” Arab Democratic Center Journal, No. (not specified) (Berlin: 2017).

Third /University theses and dissertations :

1. Kaori Malha, The Dialectic of Power and Justice in Contemporary Political Thought: Richard Rorty, Unpublished Master’s Thesis (Oran: 2015).
2. Omar Hamid Faraj Al-Omari, The Subjection of Political Authority to Law within the Concept of the Rule of Law, Unpublished Master’s Thesis (Amman: 2019).